مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 20 /كانون الاول/2024
المجلد(5)- العدد(4)-الجزء(2) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

تأثير الوجود العسكري التركي في شمال العراق على العلاقات العراقية– التركية

م . د . لواحظ خليل ابراهيم
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

م . د . الهام عطية عواد
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

الكلمات المفتاحية: الصراعات السياسية . متغيرات الاقتصاد الكلي . شمال افريقيا

الملخص:

اتسمت العلاقات العراقية _التركية بطبيعتها المتغيرة، وبالرغم من انها علاقات قديمة وتستند الى عوامل عديدة منها الجوار والدين فضلا عن المياه المشتركة والتجارة والمشاريع والعلاقات الثقافية . لكن تبقى هذه العلاقة مرهونة بتغيرات اقليمية ودولية توثر في تحسين او تدهور هذه العلاقات. فهناك اسباب محورية للجانب التركي في تدخله في العراق منها(قضية الحدود،وقضية الاكراد،وقضية المياه، وقضية التركمان) وقد ركزت تركيا على ملف أساسي وهو الحملة العسكرية ضد حزب العمال التركي المعارض والمنتشر في كردستان العراق. اذ اتخذت تركيا من هذا الملف مبررا للتدخل في الأراضي العراقية في كردستان العراق،ويعد هذا خرقا للسيادة العراقية على اراضيها ولابد من ضرورة التنسيق الامني المشترك بين البلدين في المناطق الحدودية لتأكيد سيادة العراق على اراضية ومنع اي خروقات.

المقدمة:

يتميز العراق بموقعه الجغرافي القريب من تركيا، مما يعزز العلاقات التاريخية العميقة بين البلدين التي تعود إلى العهد العثماني. تجمع بين العراق وتركيا العديد من الروابط الثقافية والاقتصادية والدينية، بالإضافة إلى التداخل العرقي بين القوميات الكردية والتركمانية. كما أن نهري دجلة والفرات يشكلان رابطًا قويًا بين البلدين، مما يجعل العلاقة بينهما ضرورية. ومع ذلك، فإن القضايا المتعلقة بمياه هذين النهرين تثير مشكلات سياسية واقتصادية، مما أدى إلى صراعات ومنافسات لم يتمكن الطرفان من حلها.. فقد اتسمت تلك العلاقات بالتطور في مختلف الحقب التاريخية، فكانت لها أهمية بالغة في السياسة التركية، عكستها العديد من المواقف المتبادلة بين الطرفين والتي يمكن وصفها بصورة عامة بالايجابية والحسنة على الرغم من وجود عوامل التوتر والاضطراب في هذه العلاقات والتي تظهر بين الحين والأخر لتعكر صفو هذه العلاقة، التي لم تصل إلى مستويات متقدمة أو خطوات استراتيجية في التعاون. ولحسن الحظ، لم تتدهور علاقاتهما إلى مرحلة المواجهة المباشرة أو الصراعات. ، إلا إن حكومات كلا

الدولتين على اختلاف مرجعياتها الفكرية والإيديولوجية كانت حريصة على إيجاد صيغ واتفاقيات تحد من تأثير عوامل الاضطراب بين الطرفين.

إن الأزمة الأخيرة بين العراق وتركيا، على خلفية الوجود العسكري التركي في قاعدة التدريب الأمامية في ناحية بعشيقة الواقعة في شمال العراق شارت بعض المصادر إلى وجود 120-150 جندي تركي مدعومين ب20-25 دبابة وهذا ما اعتبرته عدة جهات سياسية عراقية انتهاك لسيادة العراق على أراضيه وذلك بوجود كل هذه القوات بدون إذن رسمي من بغداد مع نفي تركيا لارتكابها أيَّ خطأ ، تشير إلى الاتفاق المبرم مع السلطات المحلية الكردية الذي يتيح للقوات التركية نشر وحدات عسكرية في المنطقة لتعزيز الجهود ضد داعش. , بعد بضعة أيام من التوتر، قد سلطت الضوء على قضية تعود إلى عام 1992 ويكمن إرجاع الدافع الاستراتيجي لهذا الانتشار الأمامي التركي إلى نقلة نوعية كانت قد سُجلت في التسعينيات، عندما تبنت "القوات المسلحة التركية" استراتيجية صراع منخفض الحدة رداً على تهديدات إرهابية صادرة عن «حزب العمال الكردستاني». ويشكل الانتشار الحالي امتداداً لردة فعل أنقرة الجيوستراتيجية على الحروب الصغيرة على طول حدودها الجنوبية، ومن غير المرجح أن تنسحب "القوات المسلحة التركية" من كردستان العراق في المستقبل القريب إلى المتوسط.

مشكلة البحث :

تُعتبر الحملات العسكرية التركية المستمرة في إقليم كردستان العراق جزءًا من استراتيجية تركيا الإقليمية لخدمة توسعها في المنطقة ، مما اعتبرته عدة جهات سياسية عراقية انتهاك لسيادة العراق على أراضيه وذلك بوجود كل هذه القوات بدون إذن رسمي من بغداد، مما أثر على العلاقات بين البلدين.

أهمية البحث

ترصد بدايات التواجد العسكري التركي في العراق. بالإضافة إلى أبرز ردود الأفعال تجاه الوجود التركي من مختلف المكونات العراقية القومية والطائفية، تشمل ذلك الكتل السياسية والأحزاب والفصائل الشيعية، فضلاً عن الموقف الرسمي للحكومة العراقية والمجتمع الدولي.

اهداف البحث

تهدف الد راسة إلى رصد قضية التدخل التركي العسكري في العراق والتغيرات في العلاقات السياسية بين تركيا والعراق جراء ذلك.

منهجية البحث

تم استخدام مجموعة من المناهج التحليلية، بما في ذلك المنهج التاريخي، لفهم طبيعة العلاقات التاريخية التي جمعت بين البلدين. بالإضافة إلى ذلك، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتفصيل جوانب تلك العلاقات، وذلك من خلال بحثنا الموسوم.

فرضية البحث

مفادها: أن التوغل التركي في العراق هو ضرورة استراتيجية تركية من اجل مواجهه التحديات القائمة والترتيب لمرحلة لاحقه للمنطقه وليس للعراق فحسب. أي جزء أساس من التوازنات في المنطقة، من اعاده الترتيب وتوزيع النفوذ التركي فيها.

هيكله البحث

يتالف البحث من مقدمه وثلاث مطالب رئيسية المطلب الاول:يتناول التواجد العسكري التركي في العراق اما المطلب الثاني: يتناول الآثار المترتبة على التوغل التركي شمال العراق بينما تناول المطلب الثالث:اثر التدخل التركي على العلاقات التركية العراقية ثم خاتمه والاستتاجات وقائمة المصادر.

المطلب الأول:التواجد العسكري التركي في العراق

يعتبر العراق دولة ذات أهمية كبيرة لأمن الحدود الجنوبية لتركيا، بالإضافة إلى الروابط التاريخية والثقافية والاقتصادية التي تجمع بين البلدين. إن الحفاظ على وحدة العراق وسيادته يُعد من الأهداف الرئيسية لتركيا، وذلك بسبب التأثيرات التي تعرضت لها تركيا نتيجة الأزمات التي شهدها العراق على الصعيدين المحلي والدولي منذ الثمانينيات..

أسباب التواجد التركي العسكري

على مدار سنوات طويلة، استمر الجدل والنقاش في الأوساط السياسية العراقية، وكذلك في المحافل الدولية المعنية بالشأن العراقي، حول طبيعة الوجود التركي في كردستان العراق، وأسباب هذا الوجود، وحجمه، وأهدافه. كما تم تناول الآثار والتبعات المحتملة لهذا الوجود على المديين المتوسط والبعيد، في بلد عانى من صراعات وحروب داخلية وخارجية لعقود. ولا تزال الأجندات والمشاريع الدولية والإقليمية المتعارضة تتصارع في هذا السياق. من بين هذه الأسباب...

-1حماية الأمن القومي التركي الذي يواجه تهديدات من حزب العمال الكردستاني (**P.K.K**)، الذي تتركز معظم قواته العسكرية منذ أكثر من 30 عامًا في جبال قنديل، الواقعة عند المثلث الحدودي بين العراق وتركيا وإيران.. كانت ولا تزال قضية حزب العمال الكردستاني تشكل عائقاً

في العلاقات العراقية - التركية ، فبعد احتلال العراق ، أخذت مخاوف تركيا بالتزايد من نشاط ذلك الحزب ، تواجد خمسة آلاف مقاتل من حزب العمال الكردستاني في كردستان العراق كان أحد الأسباب التي دفعت تركيا للاهتمام بالحرب الأمريكية على العراق. وعندما استفسرت أنقرة من الولايات المتحدة عن خطتها تجاه أفراد الحزب، كان رد رئيس الأركان الأمريكي الجنرال ريتشارد مايرز: "سنقوم بالتعامل مع الأمر، ولا حاجة لتدخل القوات التركية. [1] يبدو ان حزب العمال الكردستاني قد استغل الاوضاع المتدهورة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ حيث قام بشن هجماته في تركيا،الامر الذي دفع الاتراك الى الاعتقاد بان الولايات المتحدة لاتتعاون بما فيه الكفاية في العمل على مكافحة نشاطات حزب العمال ،مما ادى ذلك الى اثارة المشاكل ليس للولايات المتحدة وحسب وإنما ايضاً للسلطات العراقية)وقد سعى الجيش التركي عبر رئاسة أركانه للحصول على تفويض من الحكومة للقيام بعمليات عسكرية ضد حزب العمال الكردستاني في العام ٢٠٠٧ ، في 12 نيسان من العام نفسه، صرح رئيس الأركان باشار بويوك أنيت بأن الجيش مستعد لتنفيذ عملية عبر الحدود ضد حزب العمال الكردستاني، مشيرًا إلى أن هذه العملية ستكون فعالة، وأنه ينتظر القرار من السلطة السياسية. وقد اعتبر العديد من المراقبين في تركيا أن تصريحات رئيس الأركان تهدف إلى خلق مشكلات لحزب العدالة والتنمية، ومنع وصول الإسلاميين إلى رئاسة الجمهورية، بالإضافة إلى عرقلة الإصلاحات السياسية التي من شأنها أن تضعف نفوذ الجيش وتعزز سلطة الإسلاميين. لذلك، اتبعت حكومة أردوغان سياسة التهدئة حتى تتمكن من تحقيق هدفين: الأول هو إجراء الانتخابات الرئاسية والنيابية في عام 2007، ثم التفرغ لمواجهة حزب العمال الكردستاني. والثاني هو تنسيق أي عمل في العراق مع واشنطن، التي كانت تعارض أي تدخل عسكري تركي في كردستان العراق، خشية من أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الاستقرار في العراق. [2]. في إطار سعيها للحد من نشاط حزب العمال الكردستاني، قامت تركيا بإجراء اتصالات مع السلطات العراقية. خلال زيارة رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي إلى تركيا في أغسطس 2007، تم التوصل إلى اتفاق بين الجانبين بشأن مكافحة الإرهاب. ورغم وجود نقاط خلاف متعددة بينهما، ساهم هذا الاتفاق في دعم تركيا في صراعها ضد حزب العمال الكردستاني.

خطت الحكومة التركية خطوة إضافية نحو تعزيز وجودها العسكري في المعادلة العراقية. وفي ظل اعتراض واشنطن وصعوبة تجاهل أنقرة للعمليات العسكرية ضدها، كان اللقاء الذي جمع بين أردوغان والرئيس الأمريكي جورج بوش في الخامس من نوفمبر 2007 نقطة تحول مهمة. حيث

تم التوصل إلى أسس جديدة للتعامل مع الوضع في العراق، وخاصة في شماله، بما يحقق رغبة تركيا في استهداف قواعد حزب العمال الكردستاني دون التأثير على التوازنات التي وضعتها الولايات المتحدة. وتم الاتفاق على تعزيز التعاون الاستخباراتي بين البلدين، مع التركيز على أن تكون العمليات ذات طابع جوي بدلاً من العمليات البرية..

شهد عام 2008 تطوراً نوعياً، حيث قامت القوات البرية التركية للمرة الأولى منذ الاحتلال الأمريكي للعراق بشن هجوم بري واسع على مواقع حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل في 23 فبراير 2008. وقد ساعدت الحالة السياسية والأمنية المتدهورة في كردستان العراق القوات التركية على التوغل، بالإضافة إلى عدم توافق القوى السياسية على إطلاق مشروع مصالحة سياسية شاملة يضمن حماية حقوق ومطالب الشرائح العرقية والدينية. [5]. نتيجة للضغوط التركية الرامية إلى إنهاء قضية حزب العمال الكردستاني، تم تشكيل لجنة ثلاثية تضم العراق وتركيا والولايات المتحدة، بهدف إغلاق ملف الحزبعُقدت عدة جلسات، كان آخرها زيارة وزير الداخلية التركي بشير أتالاي إلى بغداد في 11 أبريل 2009، حيث ترأس وفد بلاده في هذه الاجتماعات. وقد صرح شيروان الوائلي، رئيس الوفد العراقي المفاوض ووزير الأمن الوطني العراقي السابق، بأن البلدين اتفقا على تعزيز دور اللجنة الثلاثية على الأرض، من خلال تبادل المعلومات الاستخبارية ووقف التمويل والدعم لمقاتلي حزب العمال من القرى العراقية.. [6]

2- حماية المكون التركماني العراقي تتركز الأهمية الاجتماعية الأكبر للتركمان في محافظة كركوك، التي تُعتبر غنية بالنفط وتُعد منطقة متنازع عليها بين العرب والأكراد والتركمان. ترتبط قضية التركمان بكركوك، حيث يعتبرها الأكراد جزءاً من إقليم كردستان. ويستند الأكراد في ذلك إلى وجود مئات الوثائق التاريخية التي تثبت عائدية المدينة، ويعتبرونها مركزاً جغرافياً لتواجدهم، مما قد يمتد إلى مناطق أخرى في العراق. في المقابل، يرى العرب أن كركوك تمثل مصدراً حيوياً لهم، بينما يعتبرها بعض القادة الأكراد "قدس الأقداس" التي لا يمكن التخلي عن عائدتها لإقليم كردستان، ويعتبرونها جزءاً من تاريخهم الذي لا يمكن التنازل عنه، ويرفضون أي استفتاء حول مصير المدينة وفق المادة (140) من الدستور العراقي لعام 2005.

تنص المادة (140) على معالجة قضية كركوك والمناطق المتنازع عليها من خلال ثلاث مراحل. المرحلة الأولى هي التطبيع، الذي يشمل إعادة المهجرين الأكراد وتعويض العرب الوافدين. بعد ذلك، يتم إجراء إحصاء سكاني يتبعه استفتاء بين سكان كركوك لتحديد رغبتهم في الاستمرار في الوضع الحالي أو الانضمام إلى إقليم كردستان. في الواقع، فإن تحويل كركوك وفقًا لهذه المادة.

تعتبر أنقرة أن هذا الهدف مبرر، وترى أنه لا يختلف عن دعم إيران للمكون الشيعي أو دعم دول أخرى للمكون السني العربي. .تزايدت تدخلات تركيا في الشؤون العراقية بعد حرب الخليج عام 1991، حيث ادعت أنها تسعى لحماية حقوق التركمان في كركوك. يُقدّر عدد التركمان في العراق بنحو مليوني نسمة، وتعتبرهم أنقرة امتدادًا طبيعيًا لها بسبب انتمائهم العرقي. يُطلق التركمان في العراق على تركيا أسماء مثل "الوطن الأم" و"الأمة التركية العظمى". ومع ذلك، فإن هذه التدخلات لا تتجاوز كونها محاولات دعائية وإعلامية تهدف إلى تقديم تركيا كمدافعة عن هذه القومية في العراق، بالإضافة إلى تلبية مطالب الشارع التركي الذي يطالب الحكومة باتخاذ خطوات جدية في هذا السياق.، في إطار سعيها لإثبات أنها المدافعة عن شعوب الترك أينما كانوا، يجب الإشارة إلى أن تركمان العراق لا يُعتبرون جزءًا من أولويات الحكومة في استراتيجيات الدولة الكردية. ومع ذلك، من المهم أن نلاحظ أن تركيا تستغل التوترات في منطقة كركوك وتركمان العراق لتعزيز محاولاتها للتدخل في الشأن العراقي، وذلك بالتزامن مع ضغوطها المتعلقة بالقضية الأساسية، وهي منع إعلان الدولة الكردية المستقلة في كردستان العراق..[7] من اللافت أن جميع الحكومات التركية التي تولت الحكم منذ عام 1991 اتبعت نهج الحسم الأمني والعسكري في التعامل مع القضية الكردية، سواء من خلال تنفيذ عمليات أمنية داخل أراضيها أو القيام بعمليات عسكرية في كردستان العراق. وقد استمرت تركيا في انتهاك سيادة الأراضي العراقية تحت ذريعة ملاحقة المسلحين من حزب العمال الكردستاني..

3- تحقيق التفوق الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، ما يمكّن تركيا من أن تصبح لاعباً دولياً مؤثراً وفاعلاً ليس فقط في المعادلات الإقليمية، بل أيضاً في الساحة الدولية. يتماشى هذا الهدف مع السعي لاستعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية. ومن الواضح أن الخلافات والصراعات الحادة بين أنقرة من جهة، وبعض العواصم العربية والإقليمية مثل القاهرة والرياض وأبوظبي من جهة أخرى، تعكس طبيعة الطموحات التركية المتزايدة وجوهرها، بالإضافة إلى النزعة الواضحة نحو التوسع والهيمنة والنفوذ في مختلف المجالات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تأسيس منظمة الدول التركية في عام 2009 كتجمع اقتصادي إقليمي يضم مجموعة من الدول الناطقة باللغة التركية، تحت رعاية وإشراف أنقرة، يعكس جانباً من طموحات تركيا ومطامعها. يدرك صانعو القرار والمخططون لاستراتيجيات تركيا بعيدة المدى أن البلاد لن تستطيع تعزيز وجودها وفرض دورها المؤثر في الساحتين الإقليمية والدولية دون

تحقيق مستوى عالٍ من الهيمنة على الدول المجاورة جغرافياً، خصوصاً تلك التي تعاني من أوضاع سياسية وأمنية واقتصادية غير مستقرة...[8]

لا شك أن العراق يُعتبر من الدول الرئيسية التي تسعى تركيا للتوسع فيها، حيث ترى أن هناك العديد من العوامل والظروف التاريخية والجغرافية والسياسية والاجتماعية التي تدعم هذا التوجه. بشكل عام، استغلت تركيا ما يُعرف بـ "فراغ السلطة" الذي نتج عن وجود قوات التحالف في كردستان العراق بعد العدوان الثلاثيني، والذي شهد تدفق حوالي 460 ألف كردي عراقي في نهاية مارس 1991. وقد لعبت تركيا على الورقة الكردية في اتجاهين: الأول هو محاولة نقل التوتر من مناطقها الجنوبية نحو العراق، والثاني هو الحصول على المساعدات الأمريكية والغربية والخليجية نتيجة الخدمات التي قدمتها في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، هناك رغبة تركية واضحة وتحركات سياسية فعلية للسيطرة على كردستان العراق، إن لم يكن اقتطاعه وضمّه، بحجة ملاحقة نشاطات حزب العمال الكردستاني. إن العمليات المستمرة للغزو في الأراضي الشمالية وطرح فكرة إنشاء مناطق عازلة ليست سوى خطوات تمهيدية تأمل تركيا أن تؤدي في النهاية إلى تحقيق أهدافها، سواء كلياً أو جزئياً. [9] تستمر التدخلات العسكرية التركية في كردستان العراق، حيث نفذت في مارس 1995 أكبر عملية عسكرية في تاريخها في تلك المنطقة. وقد زعمت تركيا أن الهدف من هذه العملية هو توجيه ضربة استباقية لحزب العمال الكردستاني، ولكن من الواضح أن هناك أهدافًا أخرى تسعى لتحقيقها، مثل إقامة منطقة أمنية مشابهة لتلك التي أنشأتها إسرائيل في جنوب لبنان. ولا يمكن إنكار وجود دور إسرائيلي في الخطة التركية..[10] بشكل عام، أعلنت تركيا في 22 أكتوبر 1997 بشكل رسمي عن إنشاء منطقة أمنية في كردستان العراق، وذلك بهدف منع تسلل متمردي حزب العمال الكردستاني. كما أكدت أنها قامت بتطوير نظام أمني إلكتروني على الحدود العراقية بالتعاون مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية..[11]

وترى أنقرة ترى أنَّ الاقتصاد يمثّل أحد أهم وأبرز مرتكزات وأسس التوسع والتمدّد، فإنها لم تكتفِ بتكريس وجودها العسكري والاستخباراتي في العراق وترسيخه، إنَّما راحت تعززه بحضور اقتصادي في مجال الاستثمارات النفطية، إذ يعمل عدد من شركات النفط التركية في 8 حقول في إقليم كردستان.

وفقًا لمصادر إعلامية كردية، تمتلك شركة "كنل إنيرجي" حصصًا متفاوتة في حقول النفط في الإقليم. حيث تملك 25% في بلوك طاوكي، و40% في بلوك بيربهر، و40% في بلوك دهوك، و44% في بلوك بناوي، و44% في بلوك طقطق، و75% في بلوك ميران، و60% في بلوك جيا سورخ.

وتملك شركة "بيت أويل" أيضاً حصصاً في حقول جيا سورخ وبلكانة بنسبة 20%، بالإضافة إلى ذلك، فإن الجزء الأكبر من أنبوب النفط الخاص بالإقليم، الذي يمتد إلى ميناء جيهان في تركيا، يقع داخل الأراضي التركية. يبلغ طول الأنبوب 896 كيلومترًا، حيث يبدأ من حقل خورملة جنوب أربيل ويمتد داخل إقليم كردستان لمسافة 221 كيلومترًا حتى منطقة فيشخابور القريبة من الحدود التركية. بينما يقع 675 كيلومترًا من الأنبوب داخل الأراضي التركية، ويخضع لإدارة شركة "بوتاش" التركية التي تحقق منه عوائد مالية كبيرة.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة على التوغل التركي كردستان العراق

أن استراتيجية أنقرة تجاه العراق لم تتغير في جوهرها، ومع ذلك مع تقلص نفوذها في بغداد، ركزت تركيا جهودها على دعم المنظمات والسياسيين الذين لا يزال لديهم نفوذ على حكومة إقليم كردستان من قبل الرئيس مسعود بارزاني والحشد الوطني من قبل أثيل النجيفي، ومن خلال هذه المنظمات، تتطلع تركيا إلى إقامة منطقة داخل العراق من شأنها أن تكون أكثر وداً تجاه المصالح التركية وتواصل تزويد تركيا بالنفط وتمكنها من العمل في حين تعمل كمنطقة عازلة بين حدودها وبغداد.

إن نشر القوات التركية في بعشيقة يتماشى مع هذه الاستراتيجية، منذ سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في الموصل عام 2014 ، ألقت أنقرة وأربيل والنجيفي باللوم على سياسات بغداد [12] لسقوط المدينة، وعلاوة على ذلك عبرت أنقرة مراراً عن معارضتها لتحرير الحشد الشعبي للمدينة، مدعية بأنها (شيعية بالكامل وتتبع أوامر إيران) ، وبالتالي لا تمتلك شرعية على مواطني الموصل، وبدلاً من ذلك فإنها تدعو الحشد الوطني بالقوة المشروعة لتحرير المدينة [13], من خلال تدريب الحشد الوطني والبيشمركة في معسكر في بعشيقة، وتسعى تركيا ليس إلى إضفاء الشرعية على وجودها الخاص في العراق كجزء من التحالف المناهض لداعش فقط، بل أنها تزيد من قدرات هذه المنظمات التي تمتلك نية تحرير الموصل تحت ظل حكومة صديقة لتركيا [14] ، مع تواجد مُركز رئيس في المناطق الحضرية في كردستان العراق (احد المطالب التركية التاريخية(، فإن تركيا والفصائل المدعومة يجدون أنفسهم في وضع أقوى بكثير للمطالبة بالحكم الذاتي الفعلي والانفصال عن بغداد.

اولاً :الموقف من التدخل العسكري التركي للعراق

تتباين المواقف والاراء بشأنٍ موقف الحكومة التركية من التدخل عسكري فإنٍ الحكومة التركية تصرٍ على أن تدخلها وتوقيته لايخضعان للضغو ط، و أنها تتعامل مع كارثة للحفاظ على امنها الداخلي سواء تنظيم "داعش" على الصعيد الانساني، و على الامن القومي التركي، وعملية السلام الجارية مع الاكراد، و أنها لا تتدخل عسكري وبصفة مباشرة الابتوافر مبررات التدخل التي تسمح لها بحق الرد وتتيح لها المساندة دوليا واطلسيا.

في هذا السياق، تسعى أنقرة إلى التأكيد على مكانتها كدولة إقليمية محورية قادرة على اتخاذ قراراتها بشكل مستقل، دون أن تكون خاضعة لأجندات الآخرين. وقد كان هذا المفهوم محور اهتمام رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو في كتاباته وتصريحاته، منذ أن كان أستاذًا جامعيًا ثم مستشارًا لرئيس الوزراء، وصولًا إلى منصبه كوزير للخارجية. بالإضافة إلى ذلك، يعكس الموقف التركي الحالي الافتراض بأن تركيا، بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة، تهدف إلى تقليل انخراطها في قضايا الجوار، بدلاً من النهج النشط الذي اتبعته في العقد الماضي. ذلك لأن لديها أهدافًا داخلية تتعلق بإستراتيجية عام 2023، حيث يسعى الحزب الحاكم لتحقيق وعوده، بما في ذلك الوصول إلى المرتبة العاشرة اقتصاديًا على مستوى العالم، وإقرار دستور جديد يؤسس لجمهورية جديدة، وحل قضية الأكراد بشكل نهائي. وبالتالي، من المرجح أن تظل تركيا مركزة على هذه الأهداف، إلا في حالة حدوث اعتداء مسلح مباشر أو وجود تهديد فعلي يستهدفها. وقد يكون أي تدخل في هذه الحالة محدودًا، يهدف إلى الحفاظ على الهيبة وتحقيق الردع وتقليص التهديد، دون الانزلاق إلى حرب مفتوحة في الجوار.

ثانياً: الموقف الرسمي العراقي من التواجد العسكري التركي

بعد أكثر من أسبوع من إعلان دخول القوات البرية التركية إلى منطقة بعشيقة شمال الموصل في 4 ديسمبر/كانون الأول 2015، عقدت الرئاسات الثلاث اجتماعًا مع قادة الكتل السياسية، حيث عبّروا عن رفضهم التام لدخول القوات العسكرية التركية إلى الأراضي العراقية دون تفاهم أو اتفاق مسبق مع الحكومة العراقية.وأكدوا على حق الحكومة في استخدام جميع الوسائل المشروعة للدفاع عن سيادة العراق ووحدة أراضيه، وأبدوا دعمهم للخطوات التي اتخذتها الحكومة في هذا السياق..[15]

اتخذت وزارة الخارجية العراقية موقفًا دبلوماسيًا يرفض الوجود التركي في العراق، مع تعزيز التواصل مع جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، فضلاً عن الدول القريبة من المحور الإيراني

مثل لبنان وروسيا. كما قامت بتقديم شكوى رسمية إلى مجلس الأمن في 12 ديسمبر/كانون الأول.. من جهته، أكد نائب رئيس الوزراء التركي نعمان كورتولموش احترام بلاده لسيادة ووحدة الأراضي العراقية، مشددًا على أن الوجود العسكري التركي في كردستان العراق ليس موجهًا ضد الحكومة المركزية العراقية..

ثالثاً: لموقف الشيعي من التواجد العسكري التركي

قبل موقف الرئاسات الثلاث، كان هناك توافق شيعي رافض للوجود التركي، شمل القيادات الرسمية والمرجعيات الدينية والقيادات السياسية، بالإضافة إلى قيادات الفصائل وقوات الحشد الشعبي. ويمكن تلخيص الموقف الشيعي في ثلاثة اتجاهات رئيسية:

1- تجسد اللغة الدبلوماسية التي أيدها رئيس الوزراء حيدر العبادي، حيث دعا تركيا إلى احترام علاقات الجوار الإيجابية، وطالب بسحب فوري للقوات التركية التي "دخلت البلاد تحت ذريعة تدريب مجموعات عراقية دون طلب أو إذن من السلطات الاتحادية العراقية. [16]

-2تتبنى المرجعيات الشيعية والأحزاب والكتل السياسية في البرلمان موقفًا يهدد بقطع العلاقات الدبلوماسية وفرض مقاطعة اقتصادية، بالإضافة إلى اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي، مع استبعاد الخيار العسكري بسبب انشغال القوات العراقية في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية. وتؤكد المرجعيات الدينية على رفضها القاطع لأي تجاوز على السيادة.،[17] مثلما هو الحال مع معظم الكتل السياسية الشيعية التي ترفض إرسال أي قوات برية إلى العراق.. [18]

-3تتبنى شخصيات سياسية وبرلمانية مرتبطة بالفصائل والحشد الشعبي، بالإضافة إلى فصائل شيعية مسلحة موالية لإيران، مواقف تهدد باللجوء إلى خيارات مفتوحة للرد في حال عدم انسحاب القوات التركية. كما تلوح باستهداف جميع المصالح التركية وتدعو الحكومة إلى مواجهة أي قوة عسكرية تدخل البلاد. وقد أصدرت أوامر للقوة الجوية وطيران الجيش لضرب القوات التركية إذا لم تغادر. يتجاوز هذا الموقف مجرد مواجهة القوات التركية ليشمل اعتبارها وتنظيم الدولة الإسلامية "قوات احتلال"، مما قد يستدعي "الدخول في تحالف جديد مع روسيا للتدخل العسكري في العراق. [24]

رابعاً: الموقف السنَّي من التواجد العسكري التركي

تتفاوت مواقف العرب السنة بين مؤيد وصامت ومعارض. بشكل عام، أظهر العرب السنة في البرلمان تأييدهم لأي جهود أو مساعدات تُقدَّم للجيش والمتطوعين السنة. من ناحية أخرى، ترفض قيادات العرب السنة في محافظة نينوى مشاركة أي قوات إيرانية أو عراقية موالية لها،

مثل الحشد الشعبي والفصائل. في المقابل، يرحبون بأي دعم يأتي على شكل "قوة سنية من تركيا أو أي دولة عربية للمشاركة في التحالف الدولي. [25]

خامساً: الموقف الكردي من التواجد العسكري التركي

تباينت المواقف الكردية بين مؤيد دون إعلان رسمي، أو صامت، أو معارض. بالنسبة للحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة رئيس الإقليم، مسعود البرزاني، فإنه لا يعتبر استبدال القوات التركية "التي جاءت بالتنسيق مع الحكومة المركزية انتهاكًا للسيادة". في المقابل، يرى حزب الاتحاد الوطني الكردستاني أن "التدخل التركي يمثل خرقًا للسيادة"، وهو نفس الموقف الذي يتبناه الحزب الكردي الثالث من حيث الأهمية، "حركة التغيير.[26] المعروفة بعلاقاتها المتوترة مع رئيس إقليم كردستان.

يستقبل التركمان في العراق، الذين يرتبطون بالأتراك من حيث التراث الثقافي والانتماء القومي، الدعم العسكري من التحالف الدولي والدعم التركي بحفاوة.

ثانيا: دوليا

1- ايران

أعربت إيران عن دعمها للعراق، حيث أبدت معارضتها لدخول تركيا الأراضي العراقية لمكافحة تنظيم داعش، مشددة على ضرورة الحصول على إذن من الحكومة العراقية. وفي هذا السياق، وصف حسين أمير عبداللهيان، مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والإفريقية، دخول القوات التركية إلى العراق بأنه إجراء خاطئ. وأوضح عبداللهيان في تصريحات لوكالة أنباء الإذاعة والتلفزيون الإيرانية أن الدعم من الدول الأخرى في مكافحة داعش يتطلب تنسيقاً كاملاً مع الحكومة العراقية الشرعية والحصول على إذنها. كما أكد المسؤول الإيراني أن مثل هذه الإجراءات، إذا تمت دون تنسيق مع الحكومة العراقية، تتعارض مع أمن المنطقة، مشيراً إلى أن هذا السلوك لن يسهم في مكافحة الإرهاب، بل قد يؤدي إلى الفوضى وزيادة الاضطرابات الأمنية. وأكد أيضاً على أهمية التعاون المنسق في مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن في المنطقة.

غير أن مراقبين للشأن العراقي قالوا بأن إيران تدخل ما تشاء من جنود ومستشارين وكذلك مئات آلاف الزوار الذين اقتحموا الحدود دون تأشيرات لا تحتاج إذنا من الحكومة العراقية. [27]

2- روسيا

اعتبرت روسيا ان التدخل التركي في العراق غير مقبولا وغير شرعي، وذكرت وزارة الخارجية الروسية في بيان "ان هذا التحرك التركي يشكل عنصرا اضافيا جديا للتوتر وعملا غير شرعي" .

تصاعدت المخاوف التركية من الوجود الروسي في المنطقة لاسيما في ظل تاريخ طويل من التنافس الاستراتيجي مع إيران، و هنا يمكننا الاستطراد بالقول إن التفوق الروسي سيكون له نتائج ايجابية على الدور الإيراني بينما التراجع في الدور التركي سينجم عنه ضرر في المصالح الأميركية في المنطقة. وهنا يشير باتريك مارتن "بان الباب لا يزال مفتوحاً لروسيا التصعيد دورها العسكري في العراق".. حيث تهدف روسيا إلى منع انهيار نظام الأسد في سوريا. يهدف كلاً من روسيا إيران و نظام الأسد إلى إظهار تحالفهم بوصفه صاحب الأسبقية في محاربة داعش ويعملون على دعوة الولايات المتحدة وحلفاءها للانضمام إليهم من اجل التحكم بعملية توجيه الجهود الدولية لمكافحة داعش.

لاسيما وان قسم كبير من الرأي العام العراقي وبعض الأطراف السياسية المؤثرة يتقبل هذا الدور الروسي أكثر من غيره من أطراف التفاعل الدولي. ومن جهتها، وافقت أرمينيا على توحيد مجالها الجوي مع المجال الروسي لأغراض دفاعية، وبذلك تكون موسكو قد وصلت إلى الجبهة الشرقية لتركيا. [28]

ثالثا: منظمات دولية

1- موقف جامعة الدول العربية

وافقت جامعة الدول العربية على طلب دولة الإمارات لعقد اجتماع استثنائي لوزراء الخارجية العرب، وذلك استجابةً لطلب وزير الخارجية العراقي. وقد اعتبرت الجامعة، على لسان أمينها العام، أن هذا الأمر يُعد تدخلًا سافرًا في أراضي دولة عربية شقيقة، ويتعارض مع جميع المواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة. ويُعتبر هذا الموقف أكثر تصعيدًا مقارنة بموقف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، التي تقود التحالف الدولي في المنطقة..

اتخذت جامعة الدول العربية عدة مواقف ضد السياسات التركية في العراق وسوريا. من بين هذه المواقف، استنكرت الجامعة قيام تركيا بقصف مواقع حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية، وذلك في إطار اتفاقيات أمنية موقعة بين حكومتي تركيا والعراق. ويعتبر هذا العمل مشروعًا، حيث يمنح تركيا الحق في الدفاع عن نفسها والقضاء على مصادر التهديد، بغض النظر عن مصدرها، وذلك وفقًا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تتيح للدول، سواء بشكل فردي أو جماعي، حق الدفاع عن النفس في مواجهة الهجمات المسلحة." [30]

وطالبت موسكو وحكومة بغداد مناقشة إرسال القوات التركية في مجلس الأمن إلا أن جهودهما باءت بفشل دبلوماسي.

2- الأمم المتحدة

وصف ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق يان كوبيش، دخول القوات العسكرية التركية للأراضي العراقية بأنه "خرق للسيادة". مضيفاً أنه جرى "بحث هذه المشكلة مع السفير التركي في بغداد وإبلاغه بضرورة حل هذه المسألة مع الجانب العراقي وأن الأمم المتحدة ستبذل كل الجهود في إطار دعم وحدة وسيادة العراق ومنع أي انتهاك خارجي لأراضيه".

دعا رئيس مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، كريستوف هيوسكن، العراق وتركيا إلى معالجة مشاكلهما عبر الحوار السياسي بدلاً من اللجوء إلى الحلول العسكرية، وذلك في تعليقه على العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات التركية في إقليم كوردستان، واصفاً الوضع بأنه مقلق. وأشار في تصريح صحفي إلى أنه لا توجد أي معلومات حول ما إذا كان العراق قد طلب عقد اجتماع خاص بشأن تلك العملية.

أفاد الجعفري بأن من حق العراق اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي للمطالبة بانسحاب القوات التركية من أراضيه، وأكد على أهمية أن تلعب الأمم المتحدة دورها في الحفاظ على وحدة العراق وسيادته، ومنع أي تدخل خارجي.[31]

المطلب الثالث : اثره على العلاقات التركية العراقية

كان لنشر تركيا لقواتها شمال العراق تأثيراً كبيراً على العلاقات الفاترة بالفعل بين أنقرة وبغداد , على الرغم من أن الحكومتين عملتا على التقارب أعقاب الإطاحة بنظام صدام حسين في العام 2003 وقد أعطيت تركيا مكانة مواتية للتجارة والاستثمار , ونتج عن التدخل التركي المتكرر على الأراضي العراقية خلال السنوات الماضية (ظاهرياً لملاحقة حزب العمال الكردستاني (PKK وزيادة استخدام الخطاب الطائفي فيما يتعلق بالسنة والشيعة (في محاولات للتأثير على السياسة العراقية) والشراكة المتنامية مع الحكومة الإقليمية الكردية (حكومة إقليم كردستان) في الوقت الذي تصاعد التوتر فيه بين حكومة إقليم كردستان وبغداد [32], وكذلك ازدواجية تركيا تجاه تنظيم الدولة الإسلامية بعد هجومها في عام 2014 , والحسابات السياسية الخاطئة في أعقاب الربيع العربي إلى تصاعد التوتر بين أنقرة وبغداد [33], وبالتالي ينظر إلى نشر القوات العسكرية التركية في بعشيقة وردة فعل بغداد على ذلك بوصفه استمراراً لمسار العلاقات المتوترة القائمة حاليا بين البلدين.

وصلت أنقرة إلى نتيجة وهي أن بغداد ليست صديقة لمصالحها ولا تقبل بنفوذها , ولذلك قللت من أولويات علاقاتها مع بغداد لصالح جهات إقليمية أخرى أكثر فعالية وخاضعة لتأثيرها ,

ويشمل هذا حكومة إقليم كردستان و الحشد الوطني في جميع أنحاء الموصل. على الرغم من أن أنقرة لا تبدو عازمة على استعداء بغداد مباشرة ، إلا أن منطق أنقرة يقول بأنها لا تستطيع الانسحاب من بعشيقة لأنها تحتاج لتدريب القوات في المنطقة ضد الدولة الإسلامية وهذا يوضح انه عندما تضطر للاختيار بين هذه الجهات وبغداد، فإنها لن تختار بغداد , في الواقع ان هذا التصرف ليس بجديد على تركيا التي أتبعت مثل هذه السياسة في الماضي، مثل دعمها لأطراف في القائمة العراقية أو قائمة الحدباء والمرشحين مثل أثيل النجيفي في معارضة لرئيس الوزراء آنذاك نوري المالكي.

وقد تكرر هذا من قبل السفير الأمريكي السابق لدى العراق كريستوفر هيل الذي أشار في عام 2009إلى أن أنقرة "لعبت دوراً غير مساعد في الانتخابات السياسية العراقية الأخيرة" مع ميلها للتدخل في السياسة العراقية . إن قرار أنقرة للتدخل في العراق وإضفاء الشرعية على تصرفاتها على أساس دعم حلفائها لم يكن غير مسبوق بل في خطى الإجراءات التركية السابقة. إن كيفية تطور علاقات أنقرة مع بغداد من هذه النقطة فصاعداً صعب التحديد ويعتمد على عدد من العوامل الإقليمية الأخرى مثل علاقات تركيا مع إيران وروسيا وحكومة إقليم كردستان ونتائج الحرب في سوريا والعراق ونجاح وكلائها في هذه البلدان، وكذلك شكل السياسة الداخلية لتركيا. على الرغم من استخدام أنقرة للغة طائفية على نحو متزايد في السنوات الأخيرة، وكثيراً ما كان الغرض من هذه اللغة هو الحاجة لضمان دعم حزب العدالة والتنمية الذي يتكون في الغالب من المسلمين المحافظين. بينما تصاعد الانقطاع السياسي تجاه طهران عام 2015 ، إلا أن رد الفعل المتناقض تجاه إعدام رجل الدين الشيعي نمر النمر من قبل المملكة العربية السعودية يبين أن تركيا قادرة على تخفيف حدة اللغة الطائفية والتصرف بطريقة أكثر تصالحية عندما تتطلب البراغماتية ذلك.[34]

وبالتالي فإن انتشار القوات التركية في بعشيقة ليس للعبة تبديل وإنما هو مؤشر لاتجاه علاقات تركيا مع الحكومات الإقليمية، إن رد فعل بغداد السلبي مشابه لتدهور علاقاتها مع أنقرة على مدى السنوات الماضية، كما وإن رد فعل حكومة إقليم كردستان الداعم هو انعكاس لمدى تطور شراكة الإقليم مع تركيا، مع تزايد عداء كل من أنقرة وأربيل ضد بغداد، وتزايد عزلتها إلى حد ما في المنطقة، يخلص هذا التقرير أن العلاقات التركية مع حكومة إقليم كردستان سوف تتعمق على مدى المستقبل القريب، مستفيدين المنفعة المتبادلة على أسس اقتصادية وسياسية واستراتيجية، ومما يؤيد ذلك هو زيارة مسعود بارزاني لتركيا واستقباله بحرارة في ذروة توتر

علاقة أنقرة مع بغداد واستمرار تصدير حكومة إقليم كردستان للنفط بشكل مستقل خلال الفترة نفسها ، وعلاوة على ذلك فإن حقيقة وقوف حكومة إقليم كردستان (مؤقتاً) مع تركيا بشأن الصراع المتجدد ضد حزب العمال الكردستاني، على الرغم من المعارضة الداخلية الثقيلة، يشير أيضاً إلى تعميق العلاقات بين البلدين.[35]

الخاتمة:

إن الأزمة الأخيرة بين العراق وتركيا، على خلفية الوجود العسكري التركي في قاعدة التدريب الأمامية في ناحية بعشيقة الواقعة في شمال العراق، قد أثار ردود فعل رسمية وشعبية على ذلك التواجد والذي عد انتهاكا للسيادة وتهديدا لسلامة ووحدة الأراضي العراقية. غير إن هذا التوغل والتواجد التركي، لم يكن السابقة الأولى في تاريخ العلاقات بين البلدين، إذ سبقت هذه الحادثة العديد من التدخلات التركية في الأراضي العراقية، أدى انعدام الاستقرار في العراق، خاصة خلال الحرب العراقية الإيرانية ثم بعد حرب الخليج الثانية وفترة العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة، إلى تمكين حزب العمال الكردستاني من استخدام أراضي كردستان كقاعدة لشن هجمات داخل تركيا وكملاذ من الهجمات التركية المضادة. لذا، حرصت تركيا في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي على تنفيذ عمليات عبر الحدود بهدف القضاء على قواعد حزب العمال الكردستاني. في أكتوبر 1984، تم التوصل إلى "اتفاق تعاون لحفظ أمن الحدود" بين العراق وتركيا، والذي يتيح لكلا البلدين، بعد إبلاغ الطرف الآخر، القيام بعمليات مطاردة للمتمردين الأكراد على عمق 10 كيلومترات داخل أراضي البلد الآخر، وذلك للحفاظ على أمن الحدود بينهما. ومع ذلك، لم تسمح الوثيقة إلا بتنفيذ ملاحقات للجماعات المسلحة، وليس بعمليات واسعة النطاق وطويلة الأمد. في هذا السياق، استغلت تركيا الاتفاق ثلاث مرات من خلال توغلها في الأراضي العراقية تحت ذريعة ملاحقة الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون التي تسببت في زعزعة الأمن على الحدود العراقية التركية. وفي عام 1988، ألغت تركيا هذا الاتفاق من جانب واحد، لكن هذا الإلغاء لم يمنعها من مواصلة تدخلاتها المتكررة. فقد استغلت تركيا، بدعم من الولايات المتحدة، الفراغ السياسي في كردستان العراق بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، وشنّت حملة عسكرية عبر الحدود في نفس العام تحت ذريعة ملاحقة حزب العمال الكردستاني، حيث نشرت حوالي 15 ألف جندي من القوات الجوية والجيش والدرك للمشاركة في العمليات في كردستان العراق. ولتحقيق هدفها الحيوي المتمثل في اكتساب عمق استراتيجي في كردستان العراق بدءت بإرساء قواعدها العسكرية بوجود دائم تزاما مع حملاتها عبر الحدود.

لذلك فالموقف التركي لا ينطلق من الأرضية الشرعية ولا يكترث لها في الوقت الحاضر مع وجود جدل كبير حول شرعية التدخل الخارجي في حال وجود خطر مباشر يحيط بالأمن القومي لدولة ما بسبب عجز الدولة الأخرى على تأمين حدودها. " إلا أن المجتمع الدولي لا يتعامل مع النيات و إنما يتعامل مع المعطيات على ارض الواقع. إذ مع وجود مسوغ حقيقي اللقلق التركي من جدية تهديد (داعش) لأمنها الإقليمي إلا انه لا يوجد أي اتفاق رسمي مع الحكومة العراقية يؤطر هذا التدخل مع عدم وجود أي قرار أممي يتيح لها فرصة التدخل العسكري المباشر.

من الطبيعي أن تتنوع مهام المقرات الاستخباراتية، حيث لا تقتصر فقط على دعم وتعزيز العمليات العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني، بل تشمل أيضاً التعامل مع قضايا سياسية وغير سياسية أخرى. تستفيد هذه المقرات من علاقاتها الإيجابية مع بعض القوى والأحزاب والشخصيات العراقية.، سواء كانت كردية أو تركمانية أو عربية. إن هذا الثقل العسكري والاستخباراتي والاقتصادي التركي يمكن أن يمتد إلى الساحة السياسية بشكل مباشر وغير مباشر، مما يمنح أنقرة هامشاً واسعاً للتأثير في تشكيل المعادلات السياسية العراقية، وأيضاً في المعادلات الإقليمية بشكل أوسع. وقد تجلت ملامح هذا التأثير بشكل أكبر خلال السنوات الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية وتشكيل الحكومة العراقية الجديدة.

إن الانتشار التركي في بعشيقة ليس توقفا في حد ذاته لمبادرة الهيمنة حتى مع انسحاب الغالبية الرتكي يف لقواتها وانخفاض كمية الحديث عن هذه الحادثة في وسائل العالم، فإن النشر ليس مهما ،إن الاهم هي الاحداث الت أدت إليها وآثار ذلك على المستقبل.

ثانيا: الاستنتاجات

على اثر المعطيات الحالية توصلت الدراسة الى مايلي:

1. أثرت في طبيعة العلاقات العراقية – التركية مجموعة قضايا إستراتيجية لها أهمية كبيرة وكا لها الأثر الفاعل في مسيرة اتجاه العلاقات نحو الصراع أو التعاو وفقاً لطبيعة الأهداف والمصالح المنشودة لكل من تركيا والعراق، وتمثلت هذه القضايا في موضوعين أساسيين هما قضية المياه وقضية الأكراد.
2. إن اتجاه العلاقات العراقية – التركية سيحكمه عامل المصالح الإستراتيجية لكل من الأطراف وقد تلتقي مصالحهما المشتركة وفقاً لطبيعة الأهداف التي يرمي لها كل منهما بالإضافة إلى تأثيرات القوى الدولية والإقليمية المؤثرة في الإقليم ولا سيما تأثير القوى الدولية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية على كل من الطرفين.

3. تميزت مواقف القوى السياسية العراقية تباينت المعايير في التعامل مع قضية دخول أو استبدال القوات التركية في معسكر قريب من مدينة الموصل، حيث لاقت هذه الخطوة ردود فعل رافضة ومستنكرة. ، حيث تم التهديد بأنها لم تُتخذ بموافقة مسبقة من الحكومة المركزية.
4. تشير جميع المؤشرات إلى أن تأثير تركيا وتدخلها في العراق سيستمر في التزايد. تعاني تركيا حالياً من مجموعة من المشكلات الاقتصادية والسياسية نتيجة لحكم أردوغان. ومع ذلك، لا يمكن إيقاف التوسع التركي لأسباب متعددة، من بينها غياب الوحدة في العالم العربي، مما يدفع تركيا إلى السعي لتقديم نفسها كزعيم للعالم الإسلامي. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت أهميتها الجغرافية وتطورها العسكري في السنوات الأخيرة في تعزيز نفوذها.

المصادر:

1 احمد ، روان .(2020). نظرية الحاجات الإنسانية، موقع العربي ،19العدد ، مصر.
2 الباسوسى، أحمد زكريا. (2018). تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي "دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط"، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة جامعة القاهرة ، مصر.
3 البستنجي، مروة كامل. (2018). دور ثورات الربيع العربي في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول من وجهة نظر النخبة السياسية الاردنية، ط،1 ،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية واالقتصادية، برلين.
4 الجبوري، خلف رمضان محمد. (2018). " ثورات الربيع العربي وأثرها في عناصر الدولة "، مجلة الرافدين للحقوق، ع، 63 ،المجلد 18، العراق.
5 الجبوري ، عماد الدين. (2021). السياسة عند الفلاسفة، اندبندنت العربية، لبنان.
6 الرياحي ، نعيمة. (2013). الثورات العربية واالستراتيجيات السياسية الراهنة، ط، 1 ،دار نقوش عربية، تونس.
7 السالم، محمد. (2021). أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية، موقع سطور ، الاردن.
8 الشبوط، محمد غسان، والاسدي، تمارا كاظم. (2018). عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحوالت السياسية في المنطقة العربية، ط، 1 ، المركز الديمقراطي العربي، برلين.
9 العرباوي عزيز. (2016). مطلب الحرية والثورة العربية المعاصرة، ط، 1 ،مؤسسة مؤمنون بالا حدود، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة، الرباط.
10 المصلحى، إسلام منير محمد. (2021). التعريف بالصراع الدولى (مراحله وأساليب إدارته)، المركز الديمقراطي العربي، برلين.

11 المعايطة، خالد سلامه .(2022). الصراع السياسي وتداعياته على دول الربيع العربي، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية العدد 7 ، المجلد 3 المملكة الهاشمية الاردنية

12 المنطاوي، محمد محمود (2015). الحروب الاهلية واليات التعامل معها وفق القانون الدولي ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، القاهرة، مصر.

13 الهواري، بلحاج. (2022). ثورات الربيع العربي: أسبابها ونتائجها مجلة الدراسات الحقوقية المجلد 09 العدد 02 كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، الجزائر .

14 بودراع ، أحمد. (2017). " فشل ثورات الربيع العربي: محاولة للفهم" ، مجلة جيل للدراسات السياسية والعالقات الدولية، العالم الثالث، ع، 11 .

15 جواد، بلقيس محمد. (2012). سوسيولوجية "ثورات" الربيع العربي (دراسة تحليلية لفعل الثورات العربية(مجلة العلوم السياسية عدد 44، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد).

16 خضيرات، عمر ياسين. (2016). " مواقف القوى الدولية واإلقليمية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام اإلقليمي الشرق أوسطي (2010-2015)،مجلة اتحاد الجامعات العربية للاداب، المجلد، 4 1 ع 01 .

17 عبد الله ، محمد (2022). جدل كل عام بمصر .. ذكرى 25 يناير بين الثورة والمؤامرة ، مركز الجزيرة للدراسات 24 قطر.

18 عزب، هاني. (2022). ثورات الربيع العربي وإهانة رموز الدول " دراسة سوسيولوجية مقارنة لحالتي ليبيا واليمن " المعهد العالي للخدمه الاجتماعيه بالشرقية مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية المجلد 4 العدد 4.

19 عياصرة، ثائر مطلق. (2016). " العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي 2009-2011 ، "مجلة العلوم اإلنسانية واالجتماعية، ملحق 04 ،المجلد 43 ،الجامعة االردنية، االردن.

20 فيصل، رشيد تركي. (2013). ما بعد الثورات العربية الربيع العربي ومخاض التحول الديمقراطي، بيروت ، بيسان للنشر والتوزيع ، لبنان.

21 قايد ، حسين. (2021). الصراع السياسي في تونس يثير المخاوف من "الانهيار الاقتصادي، https://www.alhurra.com/tunisia/2021/10/11 ، دبي.

22 قرني، بهجت. (2013). تحديات المرحلة الانتقالية ومالت الربيع العربي ، مجلة السياسة الدولية، العدد192، مصر.

23 قناة سكاي نيوز العربية . (2023). حكومة جديدة في تونس ، كيف تتعامل مع ازمات الاقتصاد

24 كنعان، أسامة. (2019). دور الانترنيت في الثورات العربية، ط 1، المعهد المصري للدراسات، سلسلة دراسات سياسية، إسطنبول.

25 كولن، جيراي،(2007)، في سياسة الردع والصراعات الإقليمية والمغالطات والخيارات الثابتة، الأمارات للدراسات و البحوث ، العدد ، 26 ،الامارات.

26 لافندي، عبد الوهاب. (2016). خمس سنوات على الثورات العربية :الانتقال الصعب "، ملف، كتابة وقائع الثورة المتلفزة: حضور البصر وغياب البصيرة في قراءة وقائع ثورات الربيع العربي ، مجلة سياسات عربية، دورية محكمة تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة، ع، 18.

27 لامة، فرج محمد نصر (2019). سؤال الدولة في ضل تحولات الربيع العربي: مقاربة نظرية بالتركيز على الحالة الليبية ،عدد 29 ،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.

28 محمد ، امير .(2019). ضبابية المشهد السياسي تنذر بأزمة اقتصادية حادة، مدونة الجزيرة، الجزائر.

29 محمود ، عبد الفتاح. (2012). إدارة النزاعات والصراعات في العمل، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة ، مصر.

30 نجم الدين ،انور . (2014). منهج ماركس بين الديالكتيك والاقتصاد السياسي، الحوار المتمدن 4323 العدد 3، مصر.

31 نطاوى ، محمد محمود. (2015). الحروب الأهلية و آليات التعامل معها وفق القانون الدولي المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر.

32 وهبان ، أحمد محمد. (2014). تحليل إدارة الصراع الدولي " دراسة مسحية"، مجلة الجمعية السعودية للعلوم السياسية ، جامعة الملك سعود ، السعودية.

33 يوسف، مصطفى. (2022). الاقتصاد المصري. جذور المشكلة وافاق الحل، المركز الدولي للدراسات والتنمية مدونة الجزيرة.

المصادر والمراجع العربية باللغة الانكليزية

34 Ahmeed, Rawan.(2019). Natharyat Alhagat Alansanya ,(The Theory of Human Needs), Al-Arabi website, issue 19, Egypt).

35 Albasusy, Ahmeed Zakarya.(2018). Tathyrat tahdeed amn Altaka ala Alsraa Aldualy ala Algaz Altabyey “drast hala mantekat huth shrk Albahar Almutauast” (The effects of the energy security threat on the international conflict over natural gas) “A case study of the Eastern Mediterranean basin region”, PhD thesis, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, Egypt).

36 Albstngy, Marua Kameel.(2018).Daur thwart Alrabee Alaraby fee tathym atheer Alfaaleen Algdd men gaeer Aldual mn wghat nather Alnukba Alseasya Alardunya (The role of the Arab Spring revolutions in maximizing the influence of new non-state actors from the perspective of the Jordanian political elite), first edition, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, Berlin).

37 Algbury,Kaleef Ramathan Muhameed.(2018). Thawrat Alrabee Alaraby W atharha fee anaseer Aldaula (The Arab Spring revolutions and their impact on the components of the state)," Al-Rafidain Legal Journal, No. 63, Volume 18, Iraq.

38 Algbury, Imaad Aldeen.(2021).Alseeasa ind Alfalaseefa, (Politics among philosophers,) Independent Arab, Lebanon.

39 Alreeahy,Nayma.(2013). Althawrat Alarabya W Alstratygyat Alseeasya Alraheena (The Arab Revolutions and Current Political Strategies), first edition, Dar Al-Naqwas Al-Arabiya, Tunisia.

40 Al-Salem, Muhammad. (2021). Asbab Alazma Alikteesadya Alalmya (Causes of the global economic crisis), Sour website, Jordan.

41 Alshabut, Muhammad Gasaan W Alasady, Tamara Kadeem. (2018). Aseefa Altagyr : Alrabe Alaraby W Altahulat Alseeasya fee Almanteka Alarabya (The Storm of Change: The Arab Spring and Political Transformations in the Arab Region), first edition, Arab Democratic Center, Berlin.

42 Alarbauy, Azeez. (2016). Matlab Alhurya W Althawra Alarabya Almuasyra (The Demand for Freedom and the Contemporary Arab Revolution), first edition, Believers Without Borders Foundation, Department of Religion and Current Community Issues, Rabat.

43 Almuseelhy, Islam Muneer Muhammad.(2021). Altareef be Alseera Aldualy (marhalat W asaleeb idarthe) (Introduction to international conflict (its stages and methods of management), Arab Democratic Center, Berlin.

44 Al-Maaytah' Khaled Salameh .(2022). Alseera Alseeasy W tadayath ala dual Alrabee Alaraby (The political conflict and its repercussions on the countries of the Arab Spring) Humanities & Natural Seciences Journal , 7,3,The Hashemite Kingdom of Jordan.

45 Almuntawy , Muhammad Mahmud (2015) Alhurub Alahlya W aleeat Altamel maia wfk Alkanun (Civil wars and mechanisms for dealing with them according to international law, National Center for Legal Publications, Cairo, Egypt).

46 Alhauary,Blhah.(2022). Thawra, Alrabee Alaraby: Isbabha W ntagaha (The Arab Spring Revolutions: Their Causes and Results), Journal of Legal Studies, Volume 09, Issue 02, Faculty of Law and Political Science, University of Sidon, Algeria.

47 Budraa, Ahmeed.(2017).Fsheel Thawra, Alrabee Alaraby: Muhaula Altheem (The Failure of the Arab Spring Revolutions: An Attempt to Understand), Gil Journal of Political Studies and International Relations, The Third World, p. 11.

48 Gwad,Blkys Muhammad(2012). Suseeulugeea " Thawrat " Alrabeea Alaraby (Drase tahlylya Lfeel Thawrat " Alrabeea Alaraby) Sociology of the "revolutions" of the Arab Spring (An analytical study of the action of the Arab revolutions) Journal of Political Science No. 44, College of Political Science, University of Baghdad).

49 Kethirat, Omer Yaseen.(2016).Muakf Alkua Aldualya W Alikleemya men Thawrat Alrabee Alaraby Watherha ala Alntham Alikleemya Alshark awsaty (2010-2015),(The positions of international powers on the Arab Spring revolutions and their impact on the regional order in the Middle East (2010-2015), Journal of the Association of Arab Universities for the Arts, Volume 41, Issue 01).

50 Abdala , Muhammad (2022) Jadel kul aam bMaseer .. thkra 25 yanayer been Althawra W Almuaamra (Controversy every year in Egypt...the anniversary of January 25 between the revolution and the conspiracy, Al Jazeera Center for Studies 24 Qatar)

51 Azib, Hany.(2022). Thawrat Alrabee Alaraby W ihant rmuz Aldauls: derasa susiulugya mukara lhalty Libya W AL Yemen, (The Arab Spring Revolutions and the Badge of State Symbols, "A Comparative Sociological Study of the Cases of Libya and Yemen," Higher Institute of Social Services in Sharqia, Journal of Social Science Research, Volume 4, Volume 4).

52 Ayasra, Thaayr Mutlak .(2016). Alauameel Alreesya wara indeela Alihtygagat W Althawrat alty shdtha buldan Alrabee Alaraby 2009-2011, (For major social factors behind the outbreak of protests and revolutions recorded throughout the Arab Spring 2009-2011," Journal of Religious and Socialist Sciences 04, Section 43, University of Jordan, Jordan).

53 Faisal, Rashid Turki. (2013).Ma baed Althawrat Alarabya Alrabee Alaraby W makath Altahual Aldeemukraty.(After the Arab Revolutions, the Arab Spring, and the Threshold of Democratic Transition, Beirut, Bisan Publishing and Distribution, Lebanon.

54 Kayd,Huseen .(2021). Alsyra Alseeasy fee Tunis ytheer Almakauf men "Alinhyar Alikteesadu (Political conflict in Tunisia raises fears of "economic collapse," https://www.alhurra.com/tunisia/2021/10/11Dubai).

55 Kerny, Behgyt .(2013)Tahadyat Almarhala Alinteekalya W mallet Alrabee Alaraby.(Challenges of the transitional period and trends of the Arab Spring, International Politics Journal, Issue 192, Egypt.

56 channel Sky News Alrabia. (2023).Hkuma jadyda fee Tunis, kayf ttamel maa azemat Aliktesad. (How does the new government in Tunisia deal with economic crises?

57 Canaan. Ossama. (2019). Daur Alinternt fee Althawrat Alarabya. (The Role of the Internet in the Arab Revolutions, first edition, Egyptian Institute for Studies, Political Studies Series, Istanbul).

58 Kulen, Jiray, (2007), Fee says Alradee W Alsyraat Alikleemya W Almugalatat W Alkyarat Althabeta. (On deterrence policy, regional conflicts, fallacies, and fixed options, Emirates Studies and Research, Issue, 26, UAE).

59 Lafandi, Abdul Wahab. (2016). Kames senuat ala Althawrat Alarabya:Alintekal Alsayb.(Five Years after the Arab Revolutions: The Difficult Transition," File, Writing the Chronicle of the Televised Revolution: The Presence of Sight and the Absence of Insight in Reading the Chronicle of the Arab Spring Revolutions, Arab Politics Journal, a peer-reviewed periodical concerned with political science, international relations, and public policies, no. 18).

60 Lamma, Nasr Faraj Muhammad. (2013).Tahuelat Alrabee Alaraby mukarena natharea.(Transformations of the Arab Spring: A Theoretical Approach, Research, First Edition, Arab League Educational, Cultural and Scientific Organization, Institute of Arab Research and Studies, League of Arab States, Cairo).

61 Muhammad, Amir. (2019). Thabayat Almeshhyd Alsiasy tenther beazma iktesadya hadea.(The blurring of the political scene portends a severe economic crisis, Al Jazeera Blog, Algeria).

62 Mahmoud, Abdel Fattah. (2012).Idaret Alnezaat fee Alamel.(Conflict and Conflict Management at Work, Arab Training and Publishing Group, Cairo, Egypt).

63 Najm al-Din, Anwar. (2014). Manheg Marxs been Aldialektiks W Aliktesad Alseasy (Marx's approach between dialectics and political economy, Al-Hiwar Al-Mu'tamidin 4323, No. 3, Egypt)

64 Natawy, Muhammad Mahmoud. (2015).Alhrub Alahlya W ilyat Altamel maha wfek Alkanun Aldualy, (Civil wars and mechanisms for dealing with them in light of international law, National Center for Legal Publications, Cairo, Egypt).

65 Wahban, Ahmed Muhammad. (2014). Tahlyl idaret Alseraa Aldualy.(Analysis of International Conflict Management "Survey Study", Journal of the Saudi Political Science Association, King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia).

66 Youssef, Mustafa. (2022). Aliktesad AlMasry jethur Almushkeela W afak Alhal .(TheEgyptian economy. The roots of the problem and the prospects for a solution, International Center for Studies and Development, Al Jazeera blog).

The impact of political conflicts on macroeconomic variables in North African countries

Dr .Lawhedh Khaleel Ibrahim **Dr. Alham Atya Awad**

Center for Strategic and International Studies Center for Strategic and International Studies

Baghdad University **Baghdad University**

Lawahedh1968@gmail.com alham.ateaa@gmail.com

Keywords : Political conflicts, Macroeconomic variables, North African .

Summary:

The research addressed the issue of the impact of political conflicts on the macroeconomic variables of North African countries and the nature and forms of political conflicts. He highlighted the basic concepts about political conflicts and their repercussions on North African countries as an introduction and the impact of political conflict on the economic variables of a number of North African countries. The research clarified an important problem: What is the extent of the impact of these conflicts on the macroeconomic variables of a number of North African countries?

The descriptive approach was used to study the research phenomenon, and the research reached a number of results, the most important of which are: Maintaining the political stability of these countries achieves economic stability in general, and then controlling a number of economic variables that affect people's livelihood, such as maintaining prices and controlling their changes, As well as controlling the inflation rate. The other conclusion is to work to reduce the deficit in their budgets, and direct their governments' spending towards providing necessary goods and services, such as health and education, which will reflect positively on people's standard of living, leading to the absence of investment incentives. Violence and violence. Rebellion and gaining popular support for these countries.